

العجز عن تطوير المواهب يضع الأمن الوظيفي في خطر



مراكز ومؤسسات ومعاهد تؤمن تعليماً وتدريباً أرفع مستوى مما هو عليه الواقع، الأمر الذي ينعكس في محدودة توافر المواهب الجيدة على المستويين الاحترافي والإداري.

كما أن الواهب الإدارية والعلمية المحترفة في اليمن مهاجرة في الخارج لانها تبحث ذاتها وفرصها في المدن الأخرى، لما تقدمه من رواتب أكثر ارتفاعاً وبيئة أفضل للعمل.

ونتيجة لذلك، يبرز توجهاً نحو تراجع وفرة المواهب المؤهلة في بلادنا وهو توجه يزيد من حدته النقص في التدريب من جانب الحكومة، والمؤسسات والشركات الخاصة. ويؤكد خبراء على أهمية قيام القطاع الخاص في بلادنا بالاستثمار في البحث عن المواهب الملائمة أو تأهيل المواهب المتاحة.

ولكي يتم تحسين البرامج التعليمية لادب من دراسة وضعية سوق العمل وكذا يجب أن تفتح الجامعات على كل الجهات لتشارك في وضع وتصميم المناهج ووضع برنامج جديد تشارك فيه كل هذه الجهات بمن فيهم الطلاب، أيضاً هناك ضرورة لإنشاء هيئة تعنى بالمناهج في الجامعات وإجراءات لضمان جودتها.

ارتباطات

ترتبط المشاكل الإدارية والوظيفية التي تشكل معضلة وعقبة كبيرة أمام تطور الأداء بنوعية موارد التوظيف والتدريب الملائمة وتوافرها نتيجة اندام وسائل التعليم الحديثة والمتطورة وكذا عدم توفر

ويرى محمد العماري مدرب تنمية بشرية أن معالجة هذه المشكلة تتطلب قيام قطاعات الأعمال والاستثمار والشركات العاملة أن تستثمر في البحث عن المواهب الملائمة أو تأهيل المواهب المتاحة أمامها. ويؤكد انه لا يمكن إحداث تغيير في إدارة مترهلة بشكل جذري وبوقت وجيز ولهذا يجب أن تكون هناك دراسة علمية حديثة وخطط موضوعية تستند لتجارب الآخرين، وتبدأ بالإدارات الانجح وتعممها على الإدارات الأخرى للاستفادة منها.

مشكلة رئيسية تتمثل مشكلتنا الرئيسية في عدم وجود دراسة لمتطلبات سوق العمل، وعدم ملائمة المخرجات التعليمية لمتطلبات السوق، ولهذا يجب دراسة سوق العمل ليتم معرفة متطلباته.

تتضمن العوامل التي جعلت الأمن الوظيفي في اليمن في خطر دائم انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدلات متابعة الدراسة في المرحلتين الثانوية والجامعية. وفي الحالات النموذجية، تتميز المدن المنخفضة المخاطر بمعدلات مرتفعة في الإلمام بالقراءة والكتابة تناهز ٩٠ في المائة مقابل معدلات تتراوح بين ٥٦ و ٨٣ في المائة في المدن المرتفعة المخاطر.

وتعاني اليمن وفقاً للتقارير المحلية والدولية من تراجع وفرة المواهب المؤهلة والقادرة على الإبداع والإنتاجية وتطوير الأداء؛ وهو توجه يزيد من حدته النقص في التدريب في القطاعين الحكومي، والمؤسسات والشركات الخاصة.

الافتقار للتخطيط

يرى خبراء ان بلادنا تعاني من إشكالية كبيرة جدا في الإدارة في عموم مؤسسات الدولة بقطاعها العام والخاص لأننا نفتقد لأفضل الممارسات الإدارية، حيث لا يوجد تخطيط سليم وتقييم دقيق ثم تصحيح سليم وهذه دائرة يجب أن تمشي بشكل صحيح ودائم ومتراپب ومع الأسف الدائرة لدينا غير مكتملة، بالإضافة إلى وجود إشكالية في التخطيط، بعملية التقييم التي لا تستند للمعايير المطلوبة وعملية التصحيح غير موجودة.

مشددين أن هناك إشكاليات كبيرة وممارسات إدارية مغلوبة في شتى النواحي، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار في القطاع الإداري، ولهذا هناك ضرورة لإحداث ثورة في المجال الإداري تبدأ من وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وإحداث تغيير جذري في القيادات الإدارية، لأن أي تغيير يتطلب تصحيح القيادات ويجب أيضاً الاهتمام بالمرکز البحثية وخاصة في المجال الإداري ويجب أن يكون هناك علاقة بين الحكومة والمنظمات والمرکز البحثية لكي تستجيب هذه المراكز لمتطلبات الحكومة.

استطلاع / محمد راجح

تعاني اليمن من مشكلة مزمنة تلقي بأعباء ثقيلة على مختلف مناحي الحياة العجز التام عن تطوير المواهب العلمية والإدارية الأمر الذي يضع الأمن الوظيفي في البلاد في خطر. ويرجع سبب هذه الوضعية التي جعلت بلادنا تحتل المرتبة قبل الأخيرة في المؤشرات الدولية للأمن الوظيفي إلى العديد من العوامل منها التركيبة السكانية المعقدة واضطراب الوضع السياسي بالإضافة إلى وضعية التعليم الذي لايفرز موظفين مؤهلين ومحترفين. وتعاني بلادنا نتيجة لذلك انخفاضاً في الموارد البشرية و ندرة المواهب وانخفاض جودة الموارد البشرية وكذا تردي معاهد ومرکز التدريب والتأهيل التي لا تستطيع الارتقاء باليد العاملة وتعجز عن إيجاد المواهب وتطويرها. ويعد التعليم من أهم المعايير التي يتم اعتمادها في قياس مؤشر الأمن الوظيفي ووضعية الموارد البشرية والمخاطر التي تحيط بها حيث تكمن أهمية هذا المؤشر بإيجاد موظفين محترفين مؤهلين قادرين على تطوير الأداء ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

مستقبل الاقتصاد اليمني مرتبط بحسن إدارة العمالة المحلية



أكد تقرير حديث أن أداء الاقتصاد اليمني سيرتبط بقوة خلال الفترة القادمة بقدرة الدولة على إدارة النمو الاقتصادي القائم على العمالة المحلية. ومع تراجع عائدات النفط، سوف يعتمد الاقتصاد اليمني على قدر أكبر من العمالة المحلية، وهذا تطور إيجابي حيث أن الاقتصاد الأكثر تنوعاً هو أكثر قوة وأقل اعتماداً على مصادر وحيدة للدخل يمكن أن تتقلب بشكل كبير. ويرى خبراء أن الاقتصاد المتنوع الجديد يتطلب تطوير إنتاجية العمالة المحلية اليمنية ووجود دولة أكثر قدرة على

القيام بذلك وبالتالي، أداء الاقتصاد سيرتبط بقدرة الدولة على إدارة النمو الاقتصادي القائم على العمالة المحلية. وعلى الرغم من أن النفط يشكل حجر الزاوية للتنمية في اليمن حتى الآن إلا أن النمو الاقتصادي لا يعتمد على وجود الموارد الطبيعية لأنها لا يمكن أن تكون ميزة لكن فائدتها للاقتصاد تعتمد على القدرة على استخدام الموارد بصورة منتجة من أجل تحقيق النمو على المدى الطويل وحتى الآن استخدمت عائدات اليمن بصورة رئيسية لأغراض الاستهلاك الجاري بدل استثمارها من أجل المستقبل.

أخطاء سلوكية تؤثر على وضعك الوظيفي

يشكو العديد من الموظفين والعمال في مختلف مؤسسات الأعمال من وضعيتهم الوظيفية من كافة المستويات ومن أهمها السلوكية التي تشكل عقبة رئيسية أمامهم من تحقيق النجاح المهني في أعمالهم.

بالرغم من أنه من المستحيل أن يبقى الموظف أو العامل ٢٤ ساعة في اليوم بكامل الأناقة السلوكية، إلا أن هناك بعض السلوكيات غير المناسبة التي يتوجب تفاديها إذا ما أراد الموظفون تحقيق نجاح مهني يزيد من إنتاجية الأداء ويرفع من وضعهم المهني في العمل.

خبراء تنمية بشرية ومؤسسات استشارية متخصصة في تطوير الأعمال حددوا الأخطاء التي يمكن الوقوع بها في مكان العمل وكيف يمكن تفاديها. ويأتي التأخير في مقدمة هذه الأخطاء لأن الحضور إلى الاجتماع أو المقابلة بوقت متأخر، لا يعطي عنك انطباعاً بأنك إنسان غير منضبط فحسب، بل تنطوي على ذلك ملول سلبي فيما يخص نجاحك..

كما يمثل اللباس غير المناسب في نظر الخبراء والمختصين عائقاً رئيسياً ومن أكثر الأخطاء السلوكية التي يتم الوقوع فيها من قبل أغلب الموظفين في الأعمال.

فمن الصعب في عالم أعمال اليوم تحديد الوقت الذي يترتب عليك أن ترتدي فيه لباساً رسمياً أو لباساً غير متكلف. الاقتراح الأقرب للصواب هو "من الأفضل أن تكون أنيقاً في جميع الأوقات"، أما بعض المختصين فيرون أنه من المفيد أيضاً أن تأخذ فكرة عن أجواء الزبون للعمالين في القطاع التجاري وسياسته ثم تستعد لمقابلته بلباس أعلى درجة من ما هو عليه.

وفي سياق الأخطاء يبرز نسيان أن السلوكيات الاجتماعية تعتبر من صميم العمل. وهناك العديد من القصص تروى عن أشخاص يشاركون في نشاطات اجتماعية في العمل ولكنهم يتهاونون في الأداء ولهذا من الأفضل أن تضي ساعة سعيدة بعيداً عن هموم العمل، لكن لا يعني ذلك إعطاء الضوء الأخضر للخروج عن القواعد.

اطرح على نفسك الأسئلة التالية: هل ما فعله، أو ارتديته، أو أقوله يعزز من وضعي المهني أو ينقص منه؟ إذا كان جوابك سلباً عليك أن تتأني وتراجع سلوكياتك قبل أن ترتكب خطأ يصعب تداركه.

قصة نجاح

الدكتور عبد الكريم ناشر: مسيرة علمية حافلة



الدكتور عبدالكريم ناشر أحد علماء اليمن في منظمة الصحة العالمية لا يزال مثلاً يحتذى به وبمناخه قدرة للعديد من الأكاديميين اليمنيين.

الدكتور ناشر أستاذ علم الحيوان في جامعة سانا بدأ حياته المهنية كاستاذ مساعد وأستاذ مشارك من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١ في جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية بعد ذلك انتقل مرة أخرى إلى اليمن من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥ وكان أستاذاً قبل ذلك مساعد في جامعة تشرين، وحالياً يعمل في مجال التدريس كاستاذ، علم الحيوان في جامعة صنعاء.

الدكتور ناشر نشر العديد من الأبحاث والأعمال منها ٣٨ ورقة علمية وكتب كتاباً في علم الطفيليات، وتأليفه كتابين في البيولوجيا العامة. وهو عضو في الجمعية البريطانية لعلم الطفيليات، وهو زميل «مجتمع علمي في لندن»، ورئيس «جمعية البيولوجية اليمنية»، وعضو مجلس إدارة «مؤسسة البحث العلمي اليمنية»، ورئيس تحرير المجلة اليمنية للعلوم، وخبير استشاري في مشروع إدارة المناطق المحمية.

الدكتور عبد الكريم ناشر بدأ مسيرته التعليمية بطلب الحصول على منحة دراسية إلى منظمة غير حكومية في عدن في عام ١٩٦١، حيث حصل على منحة دراسية إلى العراق. في سن الـ ١٧، غادر إلى بغداد للدراسة والحصول على درجة بكالوريوس في علم الأحياء وماجستير في علم الحيوان من جامعة بغداد. وعاد في عام ١٩٧١ وعمل مع «البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة»، في عدن لمدة سنتين حيث كان قادراً على توفير بعض المال الذي مكنته من الانتقال إلى إنكلترا لمتابعة الدكتوراه بعد سنة واحدة في جامعة لندن، عرضت عليه منحة دراسية من «الجلسة الثقافي البريطاني» التي غطت له الرسوم الدراسية للسنتين المقبلتين. وأكمل الدكتوراه في علم الطفيليات في عام ١٩٧٦م.



المدخل الرئيسي لتطوير الأداء..

شعور الناس بالأمان على أن جهودهم بالعمل سوف تكافأ

يضيف التقرير: في اليمن يؤخر التدخل السياسي في الاقتصاد النمو بدل أن يحفز ولا يشعر الناس بالأمان بأن جهودهم في العمل سوف تكافأ، إذ يتم تأمين حقوق الملكية وإنفاذ العقود في اليمن من قبل الأفراد وليس من قبل الدولة ولذلك يجب على الناس إيجاد وسائلهم الخاصة لإنفاذ مطالباتهم باستمرار. يمتلكون القوى اللازمة لثبات بثروتهم ليس لديهم حافز للاستثمار في اليمن وبالتالي فإن النثل الشائع في اليمن يقول «القوي يأكل الضعيف» واحد المطالب الرئيسية للاحتجاجات المستمرة هو بناء «دولة المؤسسات».

المسؤولين بإدارة المؤسسات القوية التي كانت في قلب النمو الصيني في الثمانينيات والتسعينيات ولم تكن الملكية الخاصة موجودة ومع ذلك فقد أمكن للناس أن يروا أنه ستم مكافأة جهودهم عملوا بجد ونما الاقتصاد الصيني سريعاً. التجربة الصينية توضح حقيقة أن الشكل المحدد للمؤسسات الاقتصادية مثل حقوق الملكية الخاصة ليس هو مفتاح النمو بل أن الحوافز الكائنة وراء المؤسسات هي الحاسمة وخلافاً للحكمة التي تقول أن الدول غير فعالة كانت شركات المدن المحلية في الصين فعالة للغاية.

ثمة افتراض شائع مفاده أن ضمان الاستثمارات بما في ذلك عمل المرء نفسه يعني ترسيخ سيادة القانون وإنفاذ حقوق الملكية والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد ومع ذلك لا يقتصر الأمر على كون اقتصاد السوق ينمو عندما تكون حقوق الملكية آمنة وتكون الدولة خارج الاقتصاد. وطبقاً لتقرير اقتصادي وتنموي فإن النمو يحدث عندما تحفز الحوافز المقدمة للعمل والاستثمار بصرف النظر عن شكلها الخارجي، والصين خير مثال على ذلك إذ تظهر تجربة بكين أن هناك طرقاً بديلة لتوفير الحوافز للعمل والاندخار، حيث يتطلب هذا الأمر قيام